المدير التنفيذي للمؤسسة العامة للآثاث والتجهيزات المدرسية :

نعمل على تطوير وسائل الإنتاج لنكون منافسين أقوياء في السوق المحلية

المؤسسة العامة للاثاث والتجهيزات المدرسية إحدى مؤسسات القطاع العام التي استطاعت أن تتجاوز الكثير من الصعوبات وحققت رقما إنتاجيا واقتصاديا وخدماتيا لتغطية احتياجات قطاع التربية والتعليم من الآثاث والتجهيزات المدرسية وكذا تغطية احتياجات السوق من الآثاث .. كما استطاعت أن تكون منافسا قويا للكثير من مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال.

وفي هذا الجانب التقينا الأخ فضل الهلالي مدير المؤسسة الذي سلط الضوء حول نجاح المؤسسة وسير خططها الإنتاجية حيث قال :

لقاء / ميسون عدنان الصادق
تصوير / علي الدرب

مؤسسة الاثاث والتجهيزات المدرسية تعنى بتجهيز الكرسي المدرسي على مستوى الجمهورية سواء كان هذا الكرسي ممول من وزارة التربية او من خلال المشاركة في المناقصات التي تقدم من بعض الصناديق الدولية فالمؤسسة بما تملك من خبرة وآلات ومعدات وعمالة كبيرة نستطيع القول بانها تسيطر على صناعة الكرسي المدرسي سواء كان من وزارة التربية والتعليم او الذي يعلن عنه من قبل الصناديق والمساعدات الدولية ونحن في المؤسسة خلال السنوات الماضية انتجنا اكثر من مليون كرسي وتم نقلها الى مختلف عواصم المحافظات بما في ذلك المناطق النائية والبعيدة جدا مثل سقطرى والغيظة وصعدة ومأرب والجوف لم تبق محافظة من المحافظات الا وزودت بعشرات الآلاف من المقاعد المدرسية وعلى الرغم من ان وزارة التربية والتعليم مخصصاتها محدودة في هذا الجانب الا انها توزع المخصص ما بين الكرسي المدرسي وما بين الاثاث المدرسي ففي العام الجاري النصيب الاكبر هو للآثاث المدرسي مثل مكتب المدير ومكتب النائب بالاضافة الى مكتب المدرس وبقية الاحتياجات وربما تسعى وزارة التربية والتعليم خلال ماتبقى من العام الجاري للحصول على بعض المساعدات سواء عبر وزارة التخطيط او عبر المنظمات الدولية لاستكمال النقص الموجود في الكرسي المدرسي .

خطط التطوير

وفي هذا الصدد افاد الاخ فضل الهلالي فيما يتعلق بمشاركتهم في المعارض المحلية الذي تقام في محافظة عدن وكذا في صنعاء حيث يبدو ان المؤسسة العامة للاثاث والتجهيزات المدرسية هي الاولى بين الكثير من مرافق القطاع الخاص في الجمهورية

حيث قال :

كما نعلم ان القدرة الشرائية تختلف من محافظة الى اخرى فنحن هنا في محافظة عدن ربما القدرة الشرائية ضعيفة ولكن المؤسسة الآن تسعى الى مناطق اخرى ولديها خطة لتحديث وسائل الانتاج الامر الذي يساعدها على المنافسة سواء كان محليا او خارجيا.

واضاف قائلا ان الفارق بين انتاجنا والمنتج الذي يأتي من الخارج كبير جدا ونحن نختار نوعية خاصة من الاخشا بـ (الابليكاش) لذلك نقدم سلعة تعمر والدليل على ذلك بأن السلعة تبقى لسنوات طويلة دون ان يصيبها اي عطل ولكن الابحاث الخارجي الذي تأتي من بلد آخر هي مجرد ديكور ومظهر جميل ليس اكثر.

ونحن الآن نركز على مسألة الاقبال على الاثاث الخارجي وبدأنا الآن السعي الى ان تمتلك المؤسسة وسائل انتاج حديثة بحيث اننا نعمل على التحسين من المظهر الخارجي للسلعة من المكتب الى غرفة النوم الى الكرسي .. الخ مع الاحتفاظ بجوهر الشكل.

وعن خطط المؤسسة تحدث قائلا : بعد رؤيتنا لنتائج التسويق اقدمنا على وضع خطة خلال العام الحالي والعام القادم اذا حالفنا الحظوتمويلنا ذاتي فنحن نمول انفسنا بانفسنا من رواتب أو مواد خام او وسائل نقل او مباني فالمؤسسة خلال عملها في السوق سواء مع الدولة او مع القطاع الخاص تحصل في نهاية العام على مبلغ تقوم بدفع جزء منه للمالية من الارباح الخاصة بهم والجزء المخصص لنا نحاول ان نستفيد منه بتحديث الآلة لهذا السبب كان لابد لنا من ان نستمر في التحديث والتطوير والتحسين من السلعة اذا ما اردنا الاستمرار في هذه المؤسسة لانه كما هو معروف بان المؤسسة تعيل المئات من العائلات.

خطة التصدير

واجاب على سؤالنا عما اذا كانت هناك خطة لتصدير هذه الصناعات التي تقوم بها المؤسسة للاسواق الداخلية والخارجية قائلا: طبعا بدون شك فنحن اذا اردنا البقاء فيجب علينا الاعتماد على انفسنا لذلك قمنا بدراسة السوق ورأينا الطلب الاكبر للمنتج الخارجي الذي يمتاز بالتصميم وبالمظهر ما عدا الجوهر بالاضافة الى الرخص فبدأنا بحكم اعتمادات بعض المعدات التي تساعدنا على تحسين المظهر الخارجي للسلعة وايضا باسعار معقولة على الرغم من وجود بعض الزبائن الذي يفضلون المنتج المحلي حتى وان كان سعره مرتفعاً.

للاسف الشديد هناك الكثير من الوزارات اثثت من السلعة الموجودة في السوق والمستوردة وبعد اربعة او خمسة اشهر نجدها في الممرات وذلك ربما لرخص السلعة فبعض الناس يفضلون المظهر الخارجي الجميل والجذاب.

ونحن خلال زيارتنا الاخيرة الى الصين وجدنا بانه لابدمن الاستفادةمما شاهدناه من معارض فمثلما قلت اذا اردنا البقاء في هذا المكان لابد ان نعمل ايضا على تحسين المظهر الخارجي للسلعة مع التقليل من الكلفة.

انجازات المؤسسة

واوضح مدير المؤسسة بما يتعلق بالعام الماضي حصلت التربية والتعليم على ا تفاقية ممولة عبر وزارة التخطيط وهو ما قلل من العجز في الكرسي المدرسي واضاف : نحن انجزنا الكمية في وقتها المحدد ورحّلت ولو اننا لم نستلم حتى الآن سوى ٥٠٪ من المبلغ ولانزال ما بين التخطيط والتربية وهذه هي المشكلة بالنسبة لنا فتأخر المبالغ والسداد تسبب لنا مشكلة كبيرة لذلك العام الماضي افضل من ناحية الايرادات ومن ناحية حجم او كمية الاثاث المنتج اما العام هذا مثلما قلت مخصصات التربية كانت بسيطة جدا.

وقال : نحن نركزعلى اماكن اخري غير التربية من خلال المناقصات المعلن عنها فبدأنا خلال العام الحالي ورست علينا بعض المناقصات ولو انها محدودة ولكن وضعنا خطة بديلة مع قيادات المؤسسات لمناقشة البدائل.

فنحن نتوقع ان بقية النصف الثاني من العام الجاري هو افضل من النصف الاول والآن لدينا بعض الاتفاقيات ربما تكون بمئات الملايين نأمل هذا لأننا في منافستنا في السوق لانعتمد على جهة معينة فربما هذه الجهة في وقت من الاوقات لاتستطيع ان تساعدنا وذلك لظروف معينة.

لهذا يجب علينا ان نكون منافسين اقوياء في داخل السوق المحلية اولا ثم نتجه الى السوق الخارجي وفي هذه الحالة نجهز انفسنا لمعركة قادمة وهي تحديث وسائل الانتاج والتصاميم فلدينا العمالة الخارجية التي يستفيد منها العامل المحلي سواء كان في التصميم أو في الانتاج ومن خلال المعارض التي نشارك فيها تجد بأن هناك اقبال على المنتج المحلي او منتجات المؤسسة او ربما افضل بكثير من المستورد لم يتبق لنا سوى مسألة السعر. فبادخال بعض المواد التي تعمل على تحسين المظهر الخارجي للسلعة مع تخفيض الكلفة اعتقد بأننا سوف نكون المنافسين الاوائل في السوق المحلية.

الصعوبات

وتناول الأخ فضل الهلالي جملة الهموم والصعوبات التي واجهت المؤسسة قائلا:

الصعوبات كثيرة جدا فنحن نعلم بأن الانسان من الممكن ان يخطط لاي مشروع جديد وقد ينجح بسرعة ولكن عند استلام موقع او مشروع يظل سنين طويلة متعثرا ويواجه كثيرا من الصعوبات والمعوقات مثل نوعية العمالة ونوعية وسائل الانتاج والمبنى والسوق هذه كلها معوقات.

واضاف : نحن بدأنا تقريبا من العام الماضي والعام الجاري العمل على كيفية بناء مؤسسة تضاهي بعض المؤسسات الخارجية وكما نعلم بأن بعضهم ترك الورش عندما شعر بأن الربح في المنتج الخارجي فاتجهوا اليه بسبب رخصه والحصول على ارباح كثيرة بغض النظر فيما يتعلق بالعمالة وامتصاص البطالة ولو استثنينا بعض المشاريع الكبيرة في البلد سنجد بان الناس لم تصل الى درجة الوعي بحيث ان كل انسان مستثمر صغير او كبير يجب عليه ان يدرك بأنه لابد من المساهمة في امتصاص البطالة من البلد.. صحيح ان الربح هو المؤشر الرئيسي في اي مرفق انتاجي او في اي مرفق اقتصادي ولكن هناك امور آخرى مثلا لو نظرنا الى الدول الاخرى التي تحولت من القطاع العام الى القطاع الخاص سنجد هناك بان المصنع يوظف باستمرار ويدفع الضمان الاجتماعي مع الضمان الصحي ويعمل على تدريب العمال ويحسن المنتج ويدفع الضرائب التي عليه هذه ثقافة المجتمع فبلدنا لاتزال بحاجة الى سنين طوية لذلك لان الموضوع يحتاج الى سنين ليتعمق في المجتمع وليشعر الانسان بأنه عندما يأتي بآلة ويشغلها لابد من فتح بيت او اثنين او ثلاثة فنحن عملنا او هدفنا الرئيس هو انه لابد لنا من الربح فبامكاني الاستغناء عن ٩٠٪ من العمالة فلا تنتظر اي معونة من الدولة فنحن ندبر الراتب بانفسنا.

ونستطيع القول بأننا منشأة قطاع خاص ٩٩٪ مع العلم ان جزء من الارضية تابعة للدولة ولم وما كنا وصلنا إلى ماوصلنا اليه الآن لو لم نكن في اطار التربية والتعليم ومع ذلك نحن في اطر التربية والتعليم نحصل على اتفاقية معينة ومحددة وبأسعار مناسبة لوزارة التربية والتعليم اكثر ما تكون مناسبة للمؤسسة لكن ايضا هي مكنتا من الاستمرار والبقاء والتجديف في هذا الاتجاه وامتصاص المئات من العمالة من مختلف محافظات الجمهورية.

المجالس المحلية في صعدة.. إجماع على نجاح التجربة وطموح إلى مواصلة المشوار

مايقارب الخمس سنوات مرت هي عمر تجربة المجالس المحلية في بلادنا اتسمت خلالها بمراحل توافق وتعارض مع ذاتها ومع السلطة التنفيذية.

تجربة تفاوتت نسبة نجاحها من محافظة لأخرى تجاوب معها الوطن لقربها منه ثم عاد لينتقدها في مراحل أخرى.

محافظة صعدة وكثيرها من محافظات الجمهورية عايشت كل مراحل التجربة من شد وجذب هدوء وعاصفة لكنها وبمقياس النسبية كانت أكثر هدوءاً من محافظات أخرى..

هدوء اتسم بضعف التنسيق من المكتب التنفيذي بالمحافظة وبالتفاعل الكبير من المواطن..

تجربة محليات صعدة ساهمت بشكل أفضل وأمثل في العملية التنموية في المحافظة.. الأمر الذي خلق حالة من الرضا عن التجربة بين أبناء المحافظة.. هو رضا وإن كان لايخلو في أحيان قليلة من بعض الانتقادات إلا أنه يظل كافياً للتدليل على نجاح التجربة..

صحيفة (١٤ أكتوبر).. وفي إطار انعقاد المؤتمر العام الرابع للمجالس المحلية.. ولسعيها إلى التفاعل مع التجربة.. التقت عدداً من أعضاء المجالس المحلية في المحافظة لمعرفة واقع التجربة خلال الفترة الماضية .

استطلاع/ دبوان الصوفي وعبدالله بخاش

●● الشيخ/حسين حسان حسين - رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي في المحافظة تحدث الينا عن تقييمه للتجربة وتفاعل المجالس لإقامة المشاريع التنموية وعن رؤيته لإنتخاب المحافظ وأشياء أخرى قائلاً :-

باعتقادي أن تجربة المجالس المحلية تجربة ناجحة وممتازة فقد استطعنا والحمد لله نحن وجميع أعضاء المجالس المحلية في معظم محافظات ومديريات الجمهورية وبفضل دعم قائد المسيرة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي تبنى هذه التجربة وأخرجها إلى حيز الوجود أن نجعلها خياراً لاتراجع عنه كونها تمثل ثاني مكسب عظيم للجمهورية والقيادة السياسية بعد الوحدة اليمنية المباركة فهي الطريق السريع لإلحاق تنمية هذا البلد بالتنمية في البلدان المتطورة والمتحضرة.. ولقد حققت هذه التجربة خلال فترة ولايتها الأولى معظم طموحات وآمال شعبنا العظيم..

أما فيما يتعلق بمشاركتنا في العملية التنموية.. فقد بدأنا نحن والحمد لله في محافظة صعدة التخطيط لها منذ عام ٢٠٠٢م بالبرامج الاستثمارية على مدى الأعوام الخمسة الماضية وأشرفنا على تنفيذ مايقارب ٩٧٪ من المشروعات التي خططنا لها.. وأستطيع أن أقول وبالأرقام أن نسبة النجاح كانت عالية جداً، حتى أن النسبة البسيطة التي تعثرت لأسباب خارجة عن إرادتنا.. تم تجاوزها مؤخراً والإعلان عنها.. علماً أن ماخططنا له بلغ إجمالي نفقاته ثلاثة مليارات وأربعمائة مليون ريال لأكثر من أربعمائة مشروع في مجال التعليم والصحة العامة والسكان والأشغال العامة والطرق والشباب والرياضة والإدارة المحلية.. وهذه المشروعات ضمن خطط وبرامج السلطة المحلية دون المركزية..

.. بالإضافة إلى ذلك فإنه مما يحسب للمجلس المحلي بالمحافظة أن الإيرادات المحلية والمشتركة بلغت خلال الخمس السنوات المنصرمة مايقارب مليارين وأربعمائة مليون ريال.. بينما بلغ الدعم المركزي مليار ريال فقط، ونستطيع أن نلحظ الفارق هنا.. وهذا هو أحد المعايير التي اثبتت نجاح المجالس المحلية بالمحافظة.. وقد استطعنا والحمد لله من خلال هذه الموارد إنجاز كافة مشاريع البنية التحتية بشكل عام، وذلك في المشاريع المخولة لنا كمجالس محلية قانونياً بالتخطيط لها والإشراف على تنفيذها ولانزال نطمح إلى تحقيق الكثير والكثير وسوف يحقق ذلك إن شاء الله خلال فترة ولاية المجالس المحلية الثانية سواءً كنا موجودين نحن أو كان هناك زملاء آخرون..

وفيما يتعلق بالتنسيق مع أجهزة السلطة التنفيذية فأعتقد أن التنسيق كان جيداً من خلال اللقاءات والتشاور إلى جانب أن هناك الكثير من مواد القوانين في السلطة التنفيذية قد تم تعديلها لصالح قانون السلطة المحلية وهو ما منحنا مناخاً أفضل للعمل وبحرية.. وإن كنا لا نزال نطمح إلى تنسيق أفضل، خاصة مع أجهزة السلطة المركزية والصناديق التنموية المتخصصة - الصندوق الاجتماعي - مشروع الأشغال العامة على سبيل المثال .

.. نحن لانقول أنه لايوجد عوائق.. هناك عوائق لكنني أعتقد أنها طبيعية إذا ما أدركنا أننا مازلنا في بداية المشوار وهي أمور سوف يتم طرحها خلال المؤتمر العام الرابع للمجالس المحلية الذي أرى أنه فرصة طيبة لتبادل الخبرات والآراء مع بقية الزملاء من عموم محافظات الجمهورية ولمناقشة كل العوائق والاشكاليات التي واجهت عمل المجالس المحلية خلال الفترة المنصرمة لتلافيها بالخروج بتوصيات وقرارات وبما يسهم في الارتقاء بعمل المجالس المحلية نحو الأفضل مستقبلاً..

.. أما فيما يتعلق بانتخاب مديري المديريات والمحافظين فأعتقد أن ذلك سابق لأوانه.. ذلك أن انتخاب المحافظين يتطلب مرونة أكثر كون المجتمع المحلي في معظم محافظات الجمهورية ليس مؤهلاً لذلك.. نعم قد تكون بعض المحافظات وبحكم ارتفاع مستوى الوعي لديها مؤهلة.. مثل تعز وعدن وحضرموت لكن علينا أن نكون واقعيين فهناك الكثير من المحافظات التي لاتزال بحاجة إلى المزيد من الممارسة لأكتساب خبرات لذا فإنني أرى أن مثل هذا الأمر يمكن طرحه ليس الآن ولكن بعد دورة أو دورتين من دورات المجالس المحلية.

●● الأستاذ/ حميد أحمد جميل العويري الأمين العام للمجلس المحلي في مديرية سمار تحدث إلينا قائلاً :-

.. باعتقادي أن المجالس المحلية حققت الهدف منها إلى حد كبير فقد كانت أداة فاعلة ومساعدة للسلطة التنفيذية في تحقيق الأهداف التنموية، برغم العوائق والصعوبات التي اعترضت طريقها والتي كان من أهمها برأيي عدم تعاون السلطة التنفيذية معنا إلى جانب عدم تأهيل أعضاء السلطة المحلية تأهيلاً مناسباً سواءً عن طريق الدورات المكثفة أو عن طريق تبادل الخبرات باللقاءات مع زملاء من محافظات أخرى لتفاوت الخبرات من مجلس لآخر..

.. أما بالنسبة لمشاركتنا في العملية التنموية فإن المجلس المحلي مديرية سمار كان له دور كبير في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في المديرية سواءً بتمويل من المجلس المحلي أو المتابعة بتمويل مشاريع من الجهات المانحة والصناديق التنموية.. كما كان للمجلس دور كبير في تحسين العملية التعليمية والصحية في المديرية سواءً بالرقابة والإشراف أو بمتابعة تأثيث بعض الوحدات والمراكز الصحية بالمديرية أو المشاركة بعدد من اللجان سواءً الخاصة بمتابعة العمل الإداري أو بصرف المرتبات أو ماشابه ذلك.. لذا فإنني أعتقد أننا قد نجحنا إلى حد كبير وإن كانت السلطة التنفيذية قد عرقلت جزءاً من هذا النجاح.. أما فيما يتعلق بالتنسيق بيننا وبين السلطة التنفيذية فهذا قائم إلى حد ما.. لكن وللأسف فإن بعض المكاتب بالمحافظة لم تتجاوب أو تتعاون معنا بالشكل المطلوب، وقد يكون ذلك ناتجاً عن عدم تفهمها واستيعابها لقانون السلطة المحلية أو لخوفها من أن يسحب البساط من تحت اقدامها.. لذا فإن الأمور في كثير من الأحيان كانت مركزية، ففي بعض المشاريع التي يتم تنفيذها لايتم استشارة المجالس المحلية بمواصفات أو بطرق تنفيذ هذا المشروع برغم أهمية الاستشارة هنا نظراً لمعرفة المجالس المحلية بطبيعة وظروف المناطق التي يتطلب تنفيذ المشروع فيها، ولمراعاة ظروف معينة يجب مراعاتها.. وهو ما يجعل استشارة أعضاء المجالس المحلية أمراً ضرورياً وطبيعياً، لكن ذلك مع الأسف الشديد لا يحدث..

لذا فإننا نرى أن يتم إشراك المجالس المحلية في مثل هذه الأمور.. إلى جانب توسيع صلاحياتها خاصة في مجال التوظيف والمشاريع وغيرها وإلى جانب ذلك يبقى تطبيق قانون السلطة المحلية واستيعابه من قبل السلطة التنفيذية هو مطلبنا الملح والمهم..

.. لكننا وفي الوقت ذاته لابد أن نشيد ببعض المكاتب وبالأخص مكتب مياه الريف الذي كان مثالاً رائعاً للتنسيق مع المجلس المحلي ابتداءً من طلب تمويل المشروع وحتى التنفيذ والإشراف عليه واستلامه..

.. أما فيما يتعلق بانتخاب المحافظ فهذا موضوع أعتقد بأنه سابق لأوانه من وجهة نظري.

●● الأخ/ خالد علي راجح - عضو المجلس المحلي في مديرية صعدة تحدث قائلاً :-

بشكل عام هي ناجحة إلى حد كبير، ذلك لأنها كانت قريبة من المواطن أولاً إلى جانب مشاركتها الفاعلة في العملية التنموية في المديريات النائية على وجه الخصوص، وكل ذلك يرجع إلى القيادة الحكيمة لفخامة الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله) الذي منح هذه السلطة كل الصلاحيات الممكنة لإنجاحها..

ومن خلال تجربتي الشخصية استطيع أن أؤكد على هذا النجاح من خلال مشاركتنا في الكثير من المشاريع التنموية في المديرية من بناء مدارس وتوسيع مستشفيات، إنارة الشوارع و.. و.. إلى مساهمتنا بالتنسيق مع السلطة التنفيذية في الإشراف على الكثير من الأعمال اليومية بالمديرية وتذليل الصعاب كافة أمام المواطنين.

كما أننا استطعنا إيجاد مقر لنادي السلام في المحافظة بالتنسيق مع قيادة المحافظة الذي تم إنجازه مؤخراً، وهو يمثل الشيء الكثير لأبناء المحافظة.. هذا على سبيل المثال للتدليل على نجاح السلطة المحلية.

●● أما الأخ/ حسن محمد حسن مناع - الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة صعدة فيقول :-

لقد كانت جوانب النجاحات لهذه التجربة الوليدة كثيرة بكل المقاييس وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فعلى صعيد التنمية والخدمات كان هناك توزيع عادل لمشاريع التنمية والخدمات على عزل وقرى مديريات المحافظة كافة بعد أن كانت معظم المشاريع تتركز في مناطق ومحرومة منها مناطق أخرى بسبب المركزية في التوزيع والتنفيذ كما أن توزيع الإيرادات بصورة عادلة خلق فرص عمل للمستثمرين المحليين في تشغيل معداتهم كذلك فرص عمل للأفراد زاد من خلالها ارتفاع مستوى الدخل للفرد ومن ثم الأسرة والمجتمع، كما تنامى حجم الإيرادات المختلفة بوجود السلطة المحلية بصورة كبيرة إذا ما تم مقارنتها بالأعوام التي سبقت هذه التجربة.

وفي الجانب الاجتماعي شاركت قيادات السلطة المحلية المنتخبة بصورة مباشرة في توزيع حالات الضمان الاجتماعي بالتنسيق مع فرع صندوق الرعاية الاجتماعية وتحقق في ضوء ذلك توزيع أكثر عدالة ومراعاة لدرجة الاحتياج وعلى مستوى القرى والعزل، أما في الجانب السياسي فقد كان لها دور كبير ومهم حيث حققت أكبر قدر ممكن للمشاركة الواسعة للمواطن في صنع القرار من خلال انتخابه لكافة أعضاء المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية.

الشيخ/ حسين حسان: أنجزنا غالبية ماخططنا له، وبفضل دعم القيادة السياسية الحكيمة.. يحدونا الأمل بتحقيق المزيد

خالد راجح : إيماني بنجاح التجربة كبير، وانتخاب المحافظ أمر سابق لأوانه

جميل العويري: رغم العوائق، كان للمحليات دور إيجابي كبير ونأمل تفهم قانون السلطة المحلية